



مبادئ توجيهية للتدقيق اللاحق (PCA) المجلد 1

ترجمة

الهيئة العامة للجمارك

مركز التدريب الجمركي

قطر- الدوحة

منظمة الجمارك العالمية
يونيو 2012
(تم التحديث في يونيو 2018)



جدول المحتويات

5 المقدمة	.I
7 المصطلحات	
8 المجلد 1	.II
8 نظرة عامة على التدقيق اللاحق (PCA)	.1
8 1.1 ما هي أهداف التدقيق اللاحق (PCA)؟	
10 1.2 الفوائد المستمدة من التدقيق اللاحق	
11 1.3 أنواع التدقيق	
14 الإطار القانوني والتشغيلي للتدقيق اللاحق	.2
14 2.1. الإطار القانوني والصلاحيات الأساسية	
14 نطاق وتغطية التدقيق اللاحق	
15 سلطة وصلاحيات والتزامات موظفي الجمارك	
15 التزامات وحقوق الجهات الخاضعة للتدقيق	
17 2.2. الهيكل التنظيمي	
19 التخطيط الاستراتيجي للتدقيق اللاحق	.3
19 3.1. عام	
19 3.2. الاستراتيجية الشاملة للجمارك	
22 3.3. إدارة المخاطر	
23 3.3.1. الخطوط العريضة لعملية إدارة المخاطر	
28 3.3.2. إنشاء أنظمة استخبارات المخاطر	
30 3.4. الاستهداف: الاختيار للتدقيق	
30 3.5. إدارة الموارد	
31 التعيين / الموظفين	
32 الاحتياجات التدريبية / المهارات المهنية	
33 المعايير الأخلاقية للمدققين	
34 3.6. محددات التدقيق اللاحق	



- 35 **4. التواصل مع الوحدات الجمركية الأخرى / الأجنبية وإدارات الضرائب**
- 35 الإشتباه بالاحتيال
- 35 المشورة القانونية
- 35 الوحدات الجمركية الأخرى
- 35 التواصل مع إدارات الضرائب وضريبة القيمة المضافة
- 36 التواصل مع إدارات الجمارك الأجنبية

المجلد 2

المجلد 2 (محصور- لاستخدام أعضاء منظمة الجمارك العالمية فقط)

1. تنفيذ التدقيق اللاحق

1.1 تطوير سياسة التدقيق اللاحق

1.2 تحديد الموضوعات المحتملة للتدقيق

1.3 عملية الاختيار

التعاون مع الوحدات الجمركية الأخرى

2. عملية التحضير

2.1 بحث ما قبل التدقيق

2.2 قوائم المراجعة التحضيرية

2.3 إخطار التدقيق

3. إجراء التدقيق

3.1 اجتماع التدقيق الأولي

3.2 تقنيات وأدوات التدقيق

المبادئ التوجيهية الأساسية

تقنيات إجراء المقابلات

قوائم المراجعة بشأن قضايا محددة

3.3 الفحص



- فحص الدفاتر والسجلات
فحص السجلات المحاسبية
فحص أنظمة الحسابات المحوسبة
التفتيش المادي للبضائع والمنشآت
التوسع في التدقيق إلى أطراف ثالثة
3.4. تسجيل ومراجعة النتائج والاستنتاجات
3.5. الإبلاغ
3.6. التقييم والمتابعة
4. المخالفات

- 4.1. الغش والإهمال والأخطاء
4.2. بيان جريمة خطيرة
الملحق الأول: القوائم المرجعية التحضيرية
الملحق الثاني: قائمة مرجعية لقضايا محددة



1. مقدمة

غالبًا ما يتم إظهار الصورة العامة التقليدية لضابط الجمارك على أنه رجل أو امرأة يرتدون الزي الرسمي في مركز حدودي أو مطار، يعني الوجود المادي للجمارك عند بوابة بلد ما أن الفحوصات يمكن إجراؤها في الوقت الفعلي قبل اتخاذ قرار بالإفراج عن شحنة من البضائع، ويمكن أن يكون ذلك أيضًا بمثابة رادع للمحتالين المحتملين.

لا يزال للضوابط الحدودية دور تلعبه في خدمة الجمارك الحديثة؛ ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الفحوصات المفرطة والمستهلكة للوقت في نقطة التخليص إلى نتائج عكسية، حيث تعمل التجارة الدولية الحديثة على الالتزام بالمواعيد النهائية الصارمة، ويمكن الحصول على الفوائد الاقتصادية الوطنية كنتيجة للتخليص السلس للبضائع في الوقت المناسب، علاوة على ذلك، فإن غالبية التجارة الدولية تشمل الشركات الكبيرة ذات الشبكات العالمية وأنظمة الأعمال المعقدة وسلاسل التوريد، ولا توفر الوثائق المحدودة المطلوب إبرازها في وقت الاستيراد الصورة الكاملة وسياق الصفقة التجارية، وهو أمر ضروري لتحديد، من بين أمور أخرى، القيمة الجمركية الصحيحة والتصنيف واستحقاق المنشأ التفضيلي.

في معظم الأحيان، يصبح من غير المجدي بالنسبة للجمارك اتخاذ قرارات حاسمة بشأن مسؤولية الرسوم في الإطار الزمني الضيق المتاح، فليس من المناسب تأخير تخليص البضائع أثناء حل هذه الاستفسارات، ما لم يكن هناك اشتباه في الاحتيال، لذلك، تركز العديد من الإدارات في الوقت الحاضر ضوابطها على بيئة ما بعد الاستيراد / التصدير، مع الاحتفاظ بفحوصات انتقائية وموجهة على الحدود.

من خلال تطبيق نهج ما بعد التخليص القائم على المخاطر، تكون الجمارك قادرة على توجيه مواردها بشكل أكثر فعالية والعمل في شراكة مع مجتمع الأعمال لتحسين مستويات الامتثال وتسهيل التجارة، يمكن تعريف عملية التدقيق اللاحق (PCA) على أنها الفحص المنظم للأنظمة التجارية ذات الصلة للشركة، وعقود المبيعات، والسجلات المالية وغير المالية، والمخزون المادي والأصول الأخرى كوسيلة لقياس الامتثال وتحسينه.

برنامج إدارة المخاطر الفعال أمر لا غنى عنه للتدقيق اللاحق، يتوفر مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع في خلاصة إدارة المخاطر لمنظمة الجمارك العالمية.



خطوات نحو نظام تدقيق لاحق فعال

يتطور عادة الانتقال من الضوابط التي تركز على الحدود إلى التدقيق اللاحق كأساس رئيسي للرقابة الجمركية على مدى عدة سنوات، مع تطوير عمليات وإجراءات جديدة وتعلم مهارات جديدة، ومع ذلك، فإن تنفيذ التدقيق اللاحق ليس عملية قائمة بذاتها؛ يجب أن يتم تضمينها في سياق تيسير أوسع، مما يسمح بإجراءات تخليص مبسطة على الحدود وإجراءات التخزين والأنظمة الجمركية الأخرى (مثل الأنظمة التي تُبنى على علاقة تعمل بانتظام بين إدارة الجمارك والتاجر).

يتطلب عادةً ترحيل الضوابط الجمركية من الحدود إلى بيئة ما بعد الاستيراد، مثل الضوابط القائمة على الصفقات (للصفقات منخفضة ومتوسطة المخاطر) وكذلك اعتماد التدقيق اللاحق القائم على الامتثال (للصفقات عالية المخاطر)، ويمكن للإدارات التي تُشرع في الانتقال إلى التدقيق اللاحق أن تنتظر في مثل هذا النهج، لمزيد من المعلومات انظر القسم 1.3 وإرشادات التنفيذ لمنظمة الجمارك العالمية.

يتم تقديم هذه الإرشادات في مجلدين، يستهدف المجلد 1 بشكل أساسي مستوى الإدارة للمساعدة في تطوير وإدارة برنامج التدقيق اللاحق (هذا المجلد متاح مجاناً)، فيما يركز المجلد 2 على الجوانب التشغيلية للتدقيق اللاحق، مع إرشادات عملية وقوائم مرجعية لمسؤولي التدقيق (محصورة بإدارات الجمارك)، يتوفر مزيد من المعلومات حول المواضيع الجمركية الفنية المتعلقة بموضوع التدقيق الجمركي (مثل التقييم الجمركي والتصنيف والمنشأ) في مواد إرشادية أخرى تُعدها منظمة الجمارك العالمية (انظر جدول حزمة الإيرادات).



قائمة المصطلحات:

المصطلح	التوضيح
تاجر:	مستورد، مصدر، شخص يعمل بالنقل بالعبور (الترانزيت) أو ما شابه، وله علاقة بالجمارك، باستثناء وكلاء الشحن، وما إلى ذلك، الذين يقومون فقط بنقل البضائع الدولية والمخلصين الجمركيين الذين يقدمون فقط بيانات نيابة عن "التاجر"
الجهة الخاضعة للتدقيق	كيان يتم اختياره للتدقيق، على سبيل المثال لا الحصر المستوردين، حيث يمكن أن يشمل المصدرين أو شركات النقل، والمخلص الجمركي، إلخ.
قطاع الأعمال (أو مجتمع الأعمال)	مصطلح جماعي للمؤسسات التجارية أو الصناعية، يشار إليه عادة بمصطلح نظير الجمارك
صناعة	مجموعة المشاريع المنتجة أو الهادفة للربح
شركة	مؤسسة تجارية، بغض النظر عن أي علاقة بالجمارك
صاحب المصلحة	هو الشخص الذي يشارك في مسار عمل أو يتأثر به
صفقة تجارية كاملة / صفقة / نمط الصفقة	نمط عمل تجاري / مادي معين، لتوزيع شحنة استيراد / تصدير، بما في ذلك شروط الدفع
سياسة التدقيق اللاحق	بيان بالنوايا العامة للإدارة والتوجيه فيما يتعلق بالتدقيق اللاحق
خطة التدقيق	خطة / استراتيجية لعمليات التدقيق تحدد الأهداف والنطاق والمنهجيات وتعيين المدقق / أعضاء الفريق للتدقيق
تدقيق مكتبي	تدقيق يتم إجراؤه في مقر المدققين عادة عن طريق طلب المعلومات من خلال المراسلات أو الهاتف
تدقيق في الموقع	تدقيق يتم إجراؤه في مقر الجهة الخاضعة للتدقيق



ثانيًا. المجلد 1

1. نظرة عامة على التدقيق اللاحق (PCA)

1.1 ما هي أهداف التدقيق اللاحق؟¹

تتمثل الأهداف العامة للتدقيق اللاحق في التأكد من اكتمال الإقرارات الجمركية وفقًا للمتطلبات القانونية الجمركية وكذلك المتطلبات الأخرى بموجب أي قانون آخر معمول به فيما يتعلق بالاستيراد أو التصدير، من خلال فحص أنظمة التجار والمحاسبة وسجلات الأعمال الأخرى والمنشآت. يمكن وصف الأهداف بشكل أوسع على النحو التالي:

- للتحقق من أن قيمة البضائع ومنشأها وتصنيفها قد تم التصريح عنها بشكل صحيح وتحديد مبلغ الإيرادات المستحقة قانونًا وتحصيلها؛

- لضمان الإفصاح بشكل صحيح عن السلع الخاضعة لضوابط استيراد / تصدير محددة، بما في ذلك المحظورات والقيود والتراخيص والحصص وما إلى ذلك؛

- لضمان مراعاة الشروط المتعلقة بالموافقات والتصاريح المحددة، على سبيل المثال مستندات العبور المصادق عليها مسبقًا، وشهادات المنشأ / الحركة التفضيلية، والتراخيص، وترتيبات الحصص، ومستودعات الجمارك والضرائب، وترتيبات الإجراءات المبسطة الأخرى؛ و

- تسهيل حركة التجارة الدولية للتجار الملتزمين.

هذا يمكن أن يبني علاقة ثقة جيدة بين الجمارك والتجار، وبالتالي، يُعد التدقيق اللاحق وسيلة لقياس وتحسين امتثال التجار.

¹ لا ينبغي الخلط بين التدقيق اللاحق و"التدقيق الداخلي"، وهو [التدقيق الداخلي] آلية للتحقق والمراجعة، سواء أجرتها شركة لمراجعة إجراءاتها الداخلية أو من قبل الجمارك لمراجعة القواعد والإجراءات الداخلية للجمارك. قد تكون عمليات التدقيق الداخلية مفيدة لأغراض الإدارة وهي جزء مهم من برنامج النزاهة ولكنها تختلف تمامًا عن مفهوم التدقيق اللاحق.



اتفاقية كيوتو المعدلة

الملحق العام - الفصل السادس (الرقابة الجمركية)

لإدارة الزيادة العالمية في التجارة ولتوفير المزيد من التسهيلات للتجار، تعتمد الجمارك بشكل متزايد على الضوابط القائمة على التدقيق، باستخدام أنظمة التجار التجارية. قد تختلف هذه الضوابط من تدقيق بسيط بعد التخليص إلى التقييم الذاتي للتاجر.

المعيار 6.6 من الملحق العام لاتفاقية كيوتو المعدلة يتعلق بمبدأ الرقابة القائمة على التدقيق، وتتضمن المبادئ التوجيهية للفصل 6 تفاصيل التدقيق اللاحق والتقييم الذاتي للتاجر.

المعيار 6.6.

يجب أن تشمل أنظمة الرقابة الجمركية على ضوابط قائمة على التدقيق.

تعني "الرقابة القائمة على التدقيق" الإجراءات التي من خلالها تقنع الجمارك نفسها بمدى دقة وصحة البيانات من خلال فحص الدفاتر والسجلات وأنظمة الأعمال والبيانات التجارية ذات الصلة التي يحتفظ بها الأشخاص المعنيون.

اتفاقية تيسير التجارة

5.1 بهدف التعجيل بالإفراج عن البضائع، يتعين على كل عضو تبني أو الحفاظ على التدقيق اللاحق لضمان الامتثال للجمارك والقوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة.



5.2 يجب على كل عضو اختيار شخص أو شحنة للتدقيق اللاحق بطريقة قائمة على

المخاطر، والتي قد تتضمن معايير انتقائية مناسبة، يجب على كل عضو إجراء عمليات التدقيق اللاحق بطريقة شفافة، وعندما يكون الشخص معنياً في عملية التدقيق وتحققت نتائج قاطعة، يجب على العضو، دون تأخير، إخطار الشخص الذي تم تدقيق سجله بالنتائج وحقوق والتزامات الشخص وأسباب النتائج.

5.3 يمكن استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها في التدقيق اللاحق في إجراءات إدارية أو قضائية أخرى.

5.4 يجب على الأعضاء، حيثما كان ذلك عملياً، استخدام نتيجة التدقيق اللاحق في تطبيق إدارة المخاطر.

1.2 الفوائد المستمدة من التدقيق اللاحق

- تسهيل التجارة الممتثلة في نقطة التخليص الجمركي ويمكن تقليل الضوابط الحدودية؛
- تمكين الجمارك من الحصول على معلومات أفضل وفهم أفضل لأعمال التجار؛
- يمكن تقييم ومراجعة مستويات المخاطر بسهولة أكبر: توفر زيارة المقرات فرصة لتحديد المخاطر ونقاط الضعف في أنظمة التجار؛
- تسهيل تثقيف العملاء والتركيز الشامل طويل الأمد على إدارة الامتثال.
- نشر موارد إدارات الجمارك بشكل أكثر فعالية.
- يمكن للجمارك أن تعزز مفهوم الامتثال الطوعي والتقييم الذاتي.
- قد يتم تحديد الأنشطة الاحتمالية المشتبه بها بما في ذلك حالات التدفقات المالية غير المشروعة (IFF) وغسيل الأموال على أساس التجارة (TBML) وإحالتها إلى السلطات المختصة و/ أو وحدة الإنفاذ لاتخاذ الإجراء المناسب؛
- توفير منصة لتقييم الاستحقاق المستمر لحالة "المشغل الاقتصادي المعتمد"، عند الاقتضاء.



التدقيق اللاحق والتحقق من صحة "المشغل الاقتصادي المعتمد" AEO

التدقيق اللاحق ليس بديلاً لعملية التحقق من صحة / تدقيق المشغل الاقتصادي المعتمد، ولكن يمكن أن يكمل كلاً منهما الآخر خلال المراحل المختلفة من العملية. تسعى عملية التحقق / التدقيق أيضاً إلى التحقق مما إذا كان مقدم الطلب يفي بمتطلبات نطاق التفويض الخاص به ويستمر في الوفاء بها، يمكن أن يتضمن ذلك طرقاً مختلفة، بما في ذلك فحص أنظمة التاجر، يتضمن التدقيق اللاحق فحص أنظمة التاجر والمحاسبة وسجلات الأعمال الأخرى والمنشآت لاختبار وقياس مدى امتثال المعلومات المقدمة للإقرارات الجمركية.

يمكن استخدام نتائج التغذية الراجعة من عمل التدقيق اللاحق الذي تم إجراؤه على مقدم الطلب أو المشغل الاقتصادي المعتمد كجزء من جمع المعلومات أثناء عملية التحقق من صحة المشغل الاقتصادي المعتمد وبالعكس. إذا كانت الشركة هي بالفعل مشغل اقتصادي معتمد أصلاً، فيجب أن يأخذ التدقيق اللاحق في الاعتبار عمليات التحقق التي تمت من أجل تجنب الازدواجية.

يرجى الرجوع إلى دليل مدقق المشغل الاقتصادي المعتمد، ووحدات التدريب للحصول على إرشادات في تنفيذ عملية التحقق من صحة المشغل الاقتصادي المعتمد.

1.3 أنواع التدقيق

• التدقيق الشامل (التدقيق على أساس الانظمة)

يبحث هذا النوع من التدقيق في بيئة مراقبة الأعمال بأكملها والتأثير الذي قد يكون لذلك على الامتثال الجمركي. يتم استخدام الإجراءات التحليلية بكثافة ويتم تقليل الاختبارات الموضوعية حيثما تكون بيئة الرقابة وأنظمة حوكمة الشركات جيدة. يتم هذا النوع من التدقيق في مقر الجهة الخاضعة للتدقيق (التدقيق الميداني). من المحتمل أن تكون كمية المعلومات التي يجب فحصها من قبل المدققين كبيرة، بالرغم من أنها تعتمد على تكرار التدقيق. يمكن الحصول على صورة



كاملة للأعمال من خلال التدقيق الميداني، بما في ذلك فحص أنظمة الأعمال وطرق الاتجار والشركاء / المديرين والرقابة الداخلية.

غالبًا ما يكون ذلك مناسبًا للإدارات التي تتبع نهج استهداف يركز على التاجر².

• التدقيق المُركَّز (التدقيق على أساس المسائل [القضايا])

يركز هذا النوع من التدقيق على مجال واحد أو عدد قليل من مجالات الجمارك، على سبيل المثال: التقييم، بلد المنشأ إلخ، يمكن أيضًا إجراء اختبارات على الأنظمة والضوابط ذات الصلة والاختبارات الموضوعية.

ستكون المعايير ضرورية لتحديد نوع التدقيق المناسب في كل حالة، بناءً على الاستخدام الأكثر فعالية للموارد والأهداف المرجوة.

وهو الأكثر ملاءمة للإدارات التي تتبع نهج استهداف يركز على المسائل³.

• تدقيق (ما بعد الاستيراد) المستند إلى الصفقات (TBA)

كما ورد في المقدمة، قد تنتظر الإدارات التي طبقت حديثًا ضوابط ما بعد الاستيراد في إدخال عمليات تحقق على الصفقات الفردية، يمكن أن يعمل هذا بطريقتين:

1) الإحالات من الميناء / المركز الحدودي عندما يكون لدى الضابط شكوك بشأن تصريح معين في وقت التخليص، إذا تم اعتبار أن هناك رسومًا كبيرة قد تكون على المحك، يتم إحالة التحقيق إلى مكتب الجمارك المناسب لمزيد من فحص التصريح، عادةً بالتشاور مع المستورد / المصدر، قد يتم الإفراج عن البضائع المعنية أو يمكن اتخاذ إجراء آخر حسب الاقتضاء.

2) يقوم فريق الاستهداف بفحص البيانات الجمركية الفردية بعد التخليص، واختيار تلك التي تُثار شكوك حول دقتها.

يتم بعد ذلك التحقق من هذه التصريحات [القرارات] على النحو الوارد أعلاه، بالتشاور مع المستورد / المصدر عادةً، ويتم اتخاذ الإجراء المناسب. في كل حالة، يوصى بشدة باستخدام

² انظر 3.3.3 من إرشادات تنفيذ التدقيق اللاحق (PCA)، منظمة الجمارك العالمية.

³ انظر 3.3.3 من إرشادات تنفيذ التدقيق اللاحق (PCA)، منظمة الجمارك العالمية.



معايير الاختيار القائمة على المخاطر لتحديد التصريحات (الاقارات) الجمركية التي سيتم التحقق منها.

في مرحلة لاحقة، يمكن للإدارة أن تنظر في تطوير نهج تدقيق (ما بعد الاستيراد) يعتمد على الأنظمة جنباً إلى جنب مع تدقيق (ما بعد الاستيراد) المستند إلى الصفقات (TBA).



2. الإطار القانوني والتشغيلي للتدقيق اللاحق

2.1. الإطار القانوني والصلاحيات الأساسية

لتسهيل التدقيق اللاحق، من الضروري تنفيذ التشريع الذي يوفر للجمارك الأساس القانوني لإجراء التدقيق ويحدد أيضاً حقوق والتزامات الجهة الخاضعة للتدقيق، ستقوم كل إدارة جمركية بوضع قوانين وأنظمة بناءً على المتطلبات الوطنية أو، في حالة وجود اتحاد جمركي، على المستوى الإقليمي.

يجب أن تنص قوانين وأنظمة الجمارك على ما يلي:

- تعريف تغطية التدقيق اللاحق (الأشخاص / الشركة الخاضعة للتدقيق اللاحق)
- سلطة وصلاحيات مسؤولي / مدققي الجمارك الذين يقومون بإجراء عملية التدقيق اللاحق
- التزامات وحقوق الجهات الخاضعة للتدقيق
- مخطط العقوبات
- حق الاستئناف

نطاق وتغطية التدقيق اللاحق

يجب تحديد نطاق وتغطية التدقيق اللاحق - أي الأشخاص الذين قد يخضعون للتدقيق - بوضوح في قوانين وأنظمة الجمارك، يُحتمل أن يتم تدقيق جميع الأعمال المشاركة في استيراد و/أو تصدير البضائع أو في استلام وتخزين وتصنيع وتسليم البضائع الخاضعة لضوابط الجمارك.

قد يشمل ذلك:

- المستوردون / المصدرون.
- المصرحون.
- المرسل إليهم البضائع المستوردة.
- أصحاب البضائع المستوردة أو المستفيدين منها.
- المستحوذون اللاحقون على البضائع المستوردة.



• وكلاء التخليص الجمركي للبضائع المستوردة / المصدرة.

• وكلاء تخزين البضائع المستوردة / المصدرة.

• ناقلي البضائع المستوردة / المصدرة. و

• الأشخاص / الشركات الأخرى المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في صفقات البضائع المستوردة أو المصدرة.

سلطة وصلاحيات والتزامات موظفي الجمارك

يجب أن تزود قوانين ولوائح الجمارك الضباط الذين يجرون عملية التدقيق اللاحق بصلاحيات إجراء تدقيق في مباني الجهة الخاضعة للتدقيق وفي مباني المدقق. تشمل الصلاحيات اللازمة ما يلي:

• الحق في الوصول إلى مباني الجهة الخاضعة للتدقيق؛

• الحق في فحص السجلات التجارية وأنظمة الأعمال / التجارة والبيانات التجارية ذات الصلة بالإقرارات الجمركية.

• الحق في تفتيش مباني الجهات الخاضعة للتدقيق.

• الحق في رفع المستندات والسجلات التجارية والاحتفاظ بها؛

• والحق في المعاينة وأخذ عينات من البضائع.

كما يجب أن تنص قوانين وأنظمة الجمارك على الالتزام بالحفاظ على السرية للحفاظ على علاقة جيدة بين الجمارك والتجار.

التزامات وحقوق الجهات الخاضعة للتدقيق

يجب أن تحدد القوانين واللوائح الجمركية حقوق والتزامات الأشخاص/الشركات المشاركة في التجارة الدولية، يجب أن تشمل الأحكام:

• شرط الاحتفاظ بوثائق ومعلومات وسجلات محددة، يجب ألا تقل مدة الاحتفاظ بهذه السجلات

عن الفترة القصوى بعد الاستيراد أو التصدير التي يجوز للجمارك فيها قانوناً أن تطلب رسوماً

إذا دفعت بأقل من اللازم وأن ترد الرسوم الزائدة عن المستحق؛



• شرط توفير مثل هذه الوثائق والمعلومات والسجلات في الوقت المناسب؛

• الحق في الاستئناف⁴؛

• الحق في الحصول على تفسير من الجمارك فيما يتعلق بتحديد القيمة الجمركية⁵.

• الحق في توقع معاملة سرية لوثائق الأعمال.

• الحق في تخليص البضائع على الحدود بشرط توفير الضمان⁶؛

• والحق في تعديل الاقرارات دون جزاء في الأحوال المناسبة⁷.

عندما يتم توسيع نطاق المدققين ليشمل أشخاصًا بخلاف المصرحين والمستوردين، فسيكون هناك تساؤل حول ما إذا كان يمكن فرض إلزام قانوني بحفظ السجلات على جميع الأشخاص / الشركات المصنفة كمكملين للجهات الخاضعة للتدقيق، تكمن المشكلة فيما إذا كان من المعقول فرض إلزام قانوني للاحتفاظ بسجلات الأعمال على الأشخاص / الشركات بخلاف أولئك الذين لديهم علاقة وثيقة صفقات الاستيراد أو التصدير والتخليص الجمركي مثل المستورد والمصدر ووكيل التخليص الجمركي والناقل، إلخ بموجب قوانين وأنظمة الجمارك، قد تنص التشريعات الوطنية الأخرى المتعلقة بالأنشطة التجارية، مثل ضريبة الدخل أو قانون الضرائب التجارية، على إلزامها.

يجب أن تظل كفاية الصلاحيات المتاحة لإدارات الجمارك بموجب القانون الوطني قيد المراجعة ويجب تعديل الصلاحيات عند الضرورة للاستجابة للالتزامات الوطنية والدولية الجديدة.

قد تكون التشريعات الأخرى غير الجمركية ذات صلة ومصالحة للجمارك في سياق إجراء اتفاقية الشراكة والتعاون، على سبيل المثال:

• نظام الكيانات التجارية وأنشطتها، مثل القانون التجاري، وقانون الشركات، وقانون ضريبة الدخل، وما إلى ذلك.

• متطلبات تراخيص الاستيراد / التصدير

⁴ اتفاقية كيوتو المعدلة، الفصل 10 واتفاقية التقييم لمنظمة التجارة العالمية، المادة 11

⁵ اتفاقية التقييم لمنظمة التجارة العالمية، المادة 16

⁶ اتفاقية التقييم لمنظمة التجارة العالمية، المادة 13

⁷ اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، المادة 12.1.1



• مراقبة العملات الأجنبية، إلخ.

• الالتزامات الناشئة عن القرارات الملزمة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (مثل عمليات الحظر وضوابط التصدير).

2.2. الهيكل التنظيمي

لدى التدقيق اللاحق تداخل مع العديد من المجالات الأخرى داخل إدارة الجمارك، بما في ذلك إدارة المخاطر، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والإنفاذ، وتحصيل الديون / الإيرادات، والدعم القانوني؛ لذلك يجب أن يعكس الهيكل التنظيمي والإداري هذا الأمر ويُسهّل العمل الوثيق والتواصل الفعال بين هذه المجالات وهذه الوكالات.

سيتم عادة قيادة برنامج التدقيق اللاحق من قبل فريق مركزي مسؤول عن إدارة برنامج التدقيق. اعتمادًا على حالة بلد معين، ستنشئ الإدارة واحدة أو أكثر من وحدات التدقيق اللاحق التشغيلية، تعني الحاجة إلى تمكين موظفو الجمارك من زيارة أماكن التاجر أنه يجب تحديد مواقع مكاتب الجمارك وفقًا لذلك، على سبيل المثال، قد يكون لاقتصاد الجزيرة الصغيرة مركز أعمال رئيسي واحد فقط ويتطلب ذلك مكتب تدقيق لاحق واحدًا فقط، من ناحية أخرى، قد يكون لدولة كبيرة العديد من المراكز، تفصل بينها مسافات طويلة ومناطق زمنية.

أنشأت العديد من الإدارات فرقًا مخصصة مسؤولة عن الرقابة على الأعمال التجارية الكبيرة، في هذا النموذج، سيتم تعيين عدد من الضباط في فريق الأعمال الكبيرة مع مسؤولية فريدة لضمان الامتثال المستمر لتلك الأعمال، وقد يكون من المفيد أيضًا تطوير متخصصين في قطاعات التجارة؛ على سبيل المثال صناعة السيارات والمنسوجات والمواد الكيميائية وما إلى ذلك، ضمن فريق الأعمال الكبيرة.

أنواع الهياكل التنظيمية

• التدقيق المركزي

يُنشئ هذا الهيكل وحدة تدقيق لاحق واحدة داخل الإدارة.

تشمل مزايا التدقيق المركزي:

✓ تعزيز الاتصال والتنسيق وتبادل المعرفة؛

✓ تحسين الإشراف والرقابة الإدارية؛ و



✓ إدارة مخاطر أكثر فعالية. (يتم إرسال التغذية الراجعة إلى وحدة إدارة المخاطر بطريقة أكثر تنسيقاً)

تشمل مساوى التدقيق المركزي:

- ✓ من الصعب التحقق مادياً من أماكن عمل التاجر قبل بدء التدقيق؛ و
- ✓ قد يستغرق التدقيق الميداني وقتاً طويلاً ومكلفاً، خاصةً عندما يضطر المدققون إلى السفر لمسافات طويلة لإجراء هذا الواجب.

• التدقيق اللامركزي

يسعى هذا الهيكل إلى إنشاء عدة وحدات للتدقيق اللاحق داخل الإدارة.

تشمل مزايا التدقيق اللامركزي

- ✓ سهولة تحديد موقع المستورد / المصدر والاتصال به؛
- ✓ فعالية التكلفة والوقت - يمكن إجراء المزيد من عمليات التدقيق؛
- ✓ يمكن للمدققين من مختلف المناطق التنافس على الأداء الأفضل؛
- ✓ تحسين المعرفة في قطاعات تجارية محددة؛ و
- ✓ تعتبر عوامل الخطر المحلية أكثر فعالية.

تشمل مساوى التدقيق اللامركزي:

- ✓ صعوبة التنسيق مع الوحدات الأخرى؛
- ✓ الافتقار إلى الاتصال الفعال مع الوحدات الإقليمية للتدقيق اللاحق؛ و
- ✓ قد يؤدي إلى تكلفة إدارية عالية بسبب تعيين مدققين ومديرين إضافيين وتكلفة التدريب.

يختلف الهيكل التنظيمي الفعلي وتوزيع المسؤوليات ما بين الإدارات.



3. التخطيط الاستراتيجي للتدقيق اللاحق

3.1. عام

بمجرد وضع هيكل ونظام التدقيق اللاحق في مكانه الصحيح، فإن الخطوة التالية هي تطوير سياسة التدقيق اللاحق، تتضمن سياسة التدقيق اللاحق العناصر الأساسية التالية:

- هدف ونطاق التدقيق اللاحق؛
- المخاطر المحتملة في نطاق التدقيق اللاحق؛
- خطة العمل السنوية / الشهرية.
- اختيار أنواع التدقيق.
- إجراءات / تقنيات التدقيق اللاحق الموحدة (المعيارية).

كما ينبغي أن يرتبط تطوير سياسة التدقيق اللاحق بالاستراتيجية الشاملة لتنفيذ ضوابط ما قبل الوصول (في حالة الاستيراد) والضوابط في وقت التخليص (في حالة كل من الاستيراد والتصدير). وهذا يضمن استراتيجية موحدة لدورة الرقابة الجمركية الكاملة.

3.2 الإستراتيجية الشاملة للجمارك

عند تطوير سياسة التدقيق اللاحق، يجب على الإدارة النظر في كيفية دمج السياسة مع التدابير على الحدود، أي كيفية تحقيق توازن مناسب بين مراقبة الحدود مع التسهيلات الشاملة مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر، وهذا يعني أنه يجب على الإدارة أولاً أن تأخذ في الاعتبار كيف تتناسب مهام التدقيق اللاحق مع الاستراتيجية الشاملة للإدارة، ولهذا الغرض، فإن "إطار الامتثال الطوعي" يستحق النظر فيه، والذي يهدف إلى تحسين مستوى الامتثال الطوعي للتجار وإنشاء الشروط اللازمة لتسهيل الامتثال الطوعي باعتباره النهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة والكفاءة، وسيتم مساعدة التجار على الامتثال الطوعي والصحيح لمتطلبات الجمارك من خلال برامج الإفصاح الطوعي، والتي تمنح العملاء فرصة لتصحيح المعلومات غير الدقيقة أو غير الكاملة أو الكشف عن المعلومات التي لم يُبلَّغ عنها العملاء أثناء التعاملات السابقة مع سلطات الجمارك، دون عقوبات في الظروف المناسبة.



تصنيف التجار

يتضمن إطار الامتثال الطوعي طريقة تصنيف التجار (العملاء) للتعامل مع فئات مختلفة من التجار (العملاء). من الناحية المفاهيمية، يمكن تقسيم التجار إلى أربع فئات عريضة القاعدة:

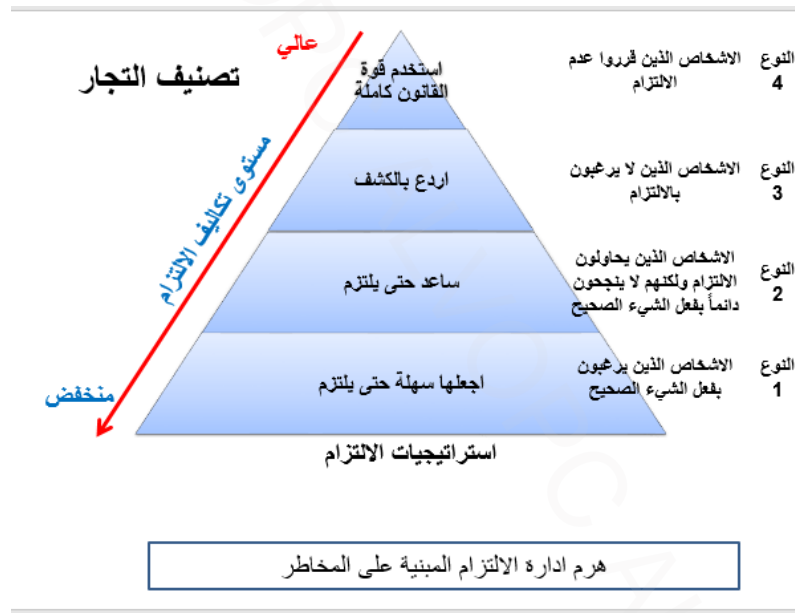
- النوع الأول: التجار ممن يمثلون طوعاً؛

- النوع الثاني: التجار ممن يحاولون أن يكونوا ممتثلين لكنهم لا ينجحون دائماً

- النوع الثالث: التجار ممن سوف يتجنبوا الامتثال ما أمكن؛

- النوع الرابع: التجار ممن لا يمثلون عمداً

كما هو مذكور في المقدمة، فإن التدقيق اللاحق هي وسيلة لقياس وتحسين الامتثال، يمكن استخدام نتائج التدقيق لهذا التصنيف من التجار.



يركز إطار الامتثال الطوعي على التجار من النوعين 1 و 2، ولكن يمكن تطبيقه أيضاً على التجار من النوع 3، إذا أظهروا التحسين اللازم لتغييرهم إلى التجار ذوي المستوى الأعلى مثل التجار من النوع 1 أو 2، تتمثل الإستراتيجية الرئيسية للإطار في خلق اتجاه من الامتثال القسري نحو الامتثال المستنير.



يمكن تحقيق الامتثال الطوعي من خلال ثلاث طرق عامة:

- (1) خفض تكلفة الامتثال؛
- (2) زيادة الحوافز على الامتثال؛ و
- (3) زيادة احتمالية التعرض [الكشف].

وبهذا المعنى، يتم تشجيع الجمارك على توفير برامج الامتثال أو تدابير التسهيل على الحدود كحافز للتجار ليكونوا أكثر امتثالاً وتعزيز مفهوم الشراكة بين الجمارك والأعمال.

تعزيز الامتثال المحسن عبر التقييم الذاتي

يتيح التدقيق اللاحق للجمارك فرصة لتشجيع التجار على الامتثال لمتطلبات الجمارك من خلال التقييم الذاتي وللجمارك لتقديم المشورة وفقاً لذلك، ويجب أن تعمل إدارات الجمارك بنشاط على الترويج لفوائد الامتثال لمجتمع الأعمال وتقديم المعلومات والمشورة عبر خطوط الاستفسار الهاتفية أو الإنترنت أو وسائل الدعاية الأخرى، كما تقدم بعض الإدارات أحكاماً مسبقة في مجالات التصنيف والتقييم الجمركي والمنشأ التفضيلي كوسيلة أخرى لتوفير قدر أكبر من اليقين للمستورد أو المصدر، قبل تخليص البضائع.

في سياق عملية التدقيق، يجب على المدققين تقديم توصيات تشجع الجهات الخاضعة للتدقيق على إنشاء أنظمة الرقابة والأنظمة الداخلية الخاصة بها والحفاظ عليها وتحسينها، وتحدد/ تضمن قوة نظام الرقابة الداخلية للمستورد / المصدر / الموثوقية المتناسبة للمحاسبة المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، كما يمكن أن تساعد الضوابط الداخلية المستورد / المصدر على اكتشاف ومنع الاحتيال أو الإهمال أو الأخطاء التشغيلية، والتي كانت ستؤثر على صحة واكتمال الإقرارات الجمركية، ويمكن أن يكون هذا فعالاً في عدد من المجالات مثل موثوقية المحاسبة المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، كما يمكن للضوابط الداخلية أيضاً اكتشاف ومنع الاحتيال أو الإهمال أو الأخطاء التشغيلية التي قد تؤثر على الإقرارات الجمركية، فعندما يقرر المدققون أن الضوابط الداخلية للجهة الخاضعة للرقابة مصممة جيداً وتعمل بشكل فعال، فيجب أن ينعكس ذلك في تصنيف مخاطر الأعمال.



عندما تكون الرقابة الداخلية كافية للوفاء بالشروط أو المتطلبات التي تحددها الجمارك، يمكن اعتبار هذا التاجر مؤهلاً لإجراءات جمركية مُيسرة على النحو المنصوص عليه في المعيار الانتقالي⁸ 3.32 (التاجر المعتمد) لاتفاقية كيوتو المعدلة / RKC.

يمكن أيضاً منح التجار خيار تقديم طلب طوعي لتعديل البيان الجمركي بدون عقوبة عند تحديد الأخطاء، حتى بعد تقديم ومعالجة الإقرار أو التخليص على البضائع، ما لم تكن هناك مخالفة متعمدة. يمكن أيضاً تضمين ذلك في تشريعات الجمارك الوطنية / الإقليمية.

عندما يتم إدخال التدقيق اللاحق حديثاً، يمكن للجمارك إعداد برنامج دعاية أو تثقيفي لنشر المعلومات الضرورية لتوعية التجار بأهداف وفوائد التدقيق اللاحق، وزيادة الوعي وتحسين مستوى التعاون، في البداية، قد تكون هناك بعض المقاومة لأن بعض التجار قد لا يفهمون كيف يمكنهم الاستفادة من التدقيق اللاحق، وقد يكونوا غير معتادين على فكرة الزيارات من قبل ضباط الجمارك.

من أجل تحسين مستوى الامتثال للإقرارات الجمركية من خلال التقييم الذاتي، قد يكون فعالاً إبلاغ المصريحين، بما في ذلك السماسرة والمستوردين/المصدرين، بالأخطاء النمطية والمتكررة التي توجد في الإقرارات الجمركية، ومساعدتهم على تجنب مثل هذه الأخطاء في المستقبل، ومن المهم كذلك تشجيع المسؤولية المتبادلة بين المستوردين / المصدرين ووسطاءهم لضمان دقة الإقرارات؛ يجب على المستورد / المصدر تقديم جميع المعلومات الضرورية إلى الوسيط الخاص به، وبالمثل، يجب على الوسيط أن يوقف بايجابية المعلومات المقدمة من المستورد / المصدر إذا اعتبرها غير دقيقة أو غير كاملة.

3.3 إدارة المخاطر

يعرّف موجز إدارة المخاطر لمنظمة الجمارك العالمية إدارة المخاطر على أنها "الأنشطة المنسقة التي تقوم بها الإدارات لتوجيه المخاطر والتحكم فيها". وعند اعتماده كفلسفة إدارية، فإنه يمكن

⁸ يجب عدم الخلط بين التاجر المعتمد على النحو المحدد في المعيار الانتقالي 3.32 لـ RKC وبين المشغل الاقتصادي المعتمد (SAFE Framework of Standards Chapter 2.3. and Chapter 5.1).



الجمارك من الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية بفعالية وتنظيم مواردها وتوزيعها بطريقة تحسّن الأداء العام وتسهل التجارة.

غالبًا ما يكون النهج القائم على المخاطر مدفوعًا بالضرورة، حيث غالبًا ما يُطلب من إدارات الجمارك تقديم نتائج أفضل بنفس الموارد أو بموارد أقل.

3.3.1. الخطوط العريضة لعملية إدارة المخاطر

تتكون عملية إدارة المخاطر من:

1. تحديد السياق

2. تقييم المخاطر

2.1. تعريف المخاطر

2.2. تحليل المخاطر

2.3. تقييم المخاطر وتحديد الأولويات

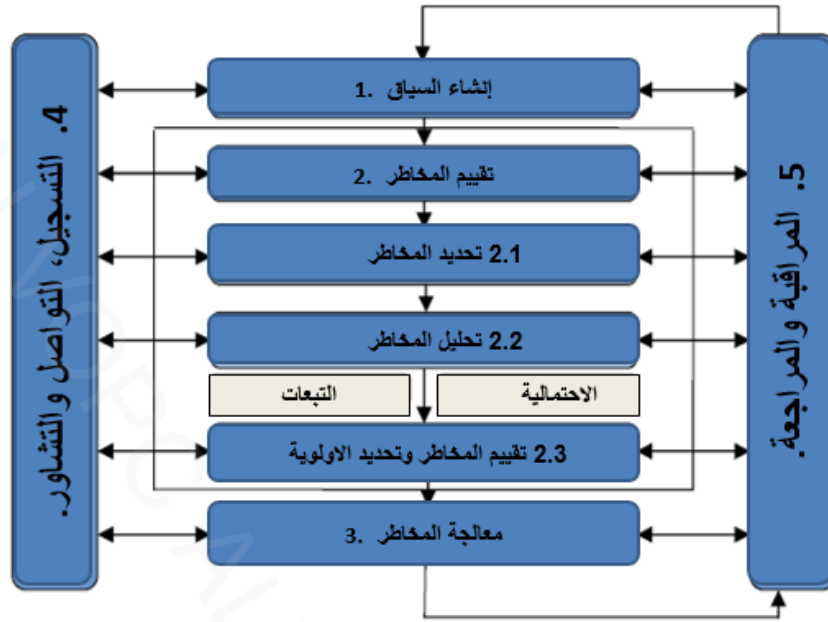
3. معالجة المخاطر

4. التسجيل والتواصل والتشاور

5. المراقبة والمراجعة

يوضح الرسم البياني التالي العملية التي يجب اتباعها في إدارة المخاطر، سواء من أجل فحص عالي المستوى للمخاطر فيما يتعلق بتخطيط التدقيق اللاحق على المستوى الوطني، أو الأنشطة التشغيلية ذات المستوى الأدنى مثل اختيار المدققين ضمن خطة تدقيق شهرية.





إنشاء السياق

يتضمن إنشاء سياق إدارة المخاطر تحديد الأهداف والغايات والاستراتيجيات والنطاق والمعايير الخاصة بالنشاط أو جزء من المنظمة التي سيتم تطبيق عملية إدارة المخاطر عليها.

تتعلق هذه الخطوة أيضاً بوضع معايير المخاطر، أي المعايير التي سيتم قياس المخاطر على أساسها، ومن الأمثلة على معايير المخاطر تسرب الإيرادات، إيصال نية السياسة الحكومية، التأثير على البيئة، التعرض لغسل الأموال القائم على التجارة، انتشار التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، وما إلى ذلك، وستشكل هذه أساساً جوهرياً للقرارات المتخذة في الخطوات اللاحقة من الدورة [دورة إدارة المخاطر].

يجب استخدام هذه المعايير لتحديد مستويات المخاطر المقبولة وغير المقبولة (على سبيل المثال، ما هو مستوى تسرب الإيرادات المقبول، وما هو مستوى الانحراف عن مقصد السياسة الحكومية المقبول وما هو مستوى الامتثال العام المقبول).



تقنيات إدارة المخاطر

يمكن أن تكون إدارة المخاطر في سياق التدقيق اللاحق: (أ) استراتيجية و (ب) تكتيكية، يمكن تطبيق عملية إدارة المخاطر عبر جميع هذه المستويات.

(أ) إدارة المخاطر الاستراتيجية

يعتمد تقييم المخاطر الاستراتيجية على قدرة الجمارك على تحديد المخاطر الإجمالية التي يشكلها قطاع بأكمله أو مجموعة من المستوردين، فمن خلال تحديد مثل هذه المجموعة، ستكون إدارة الجمارك قادرة على استهداف جميع أو شركات مختارة ضمن قطاع صناعي تم تحديده على أنه عالي المخاطر.

يمكن تصنيف قطاع الصناعة على أنه عالي المخاطر لأسباب مختلفة، مثل:

- الأهمية الاستراتيجية للصناعة بالنسبة للمصلحة الوطنية.
- اتفاقيات التجارة الدولية التي تحكم الصناعة.
- الصحة العامة واعتبارات السلامة.
- حقوق الملكية الفكرية؛
- والأثر الاقتصادي والبيئي للواردات / الصادرات.

دراسات عن قطاعات تجارية محددة:

ستساعد الدراسة العامة للقطاع التجاري أو السلع المعنية الموظف على التعامل مع المعلومات في السياق، ويعد استخدام دراسات قطاعية معينة مصدرًا موثوقًا لجمع المعلومات في الميدان، فعلى سبيل المثال، قد تكون الدراسات القطاعية حول مجالات برنامج محددة مثل:

- التقييم.
- النقل بالعبور [المسافنة] للمنسوجات.
- تصنيف المنتجات الجديدة.
- حقوق الملكية الفكرية، إلخ.

يجب استهداف القطاع مقدمًا، وفقًا لمعايير مثل:



• تقديرات قيمة السلعة.

• حساسية المواطنين أو الصناعة للنشاط غير القانوني، إلخ.

بمجرد اختيار القطاع، يجب تحديد المعلومات وجمعها حول المكونات المختلفة، على مستوى الاقتصاد الكلي (حجم القطاع، والإنتاج، والاستهلاك، وما إلى ذلك) وعلى مستويات الاقتصاد الجزئي (عدد الشركات المشاركة، وقدرتها التكنولوجية، وهيكلها، ونوع الاحتياطي الذي يتعرضون له، وما إلى ذلك). يمكن تجميع هذه المعلومات والاحتفاظ بها في قاعدة بيانات أو في شكل إلكتروني آخر.

(ب) إدارة المخاطر التكتيكية

هذه هي عملية تحديد مجموعات الصفقات عالية المخاطر لمستوردين أو مصدريين معينين، تشمل الاعتبارات عند تحديد هذه المجموعات ما يلي:

- قيم وأحجام الواردات / الصادرات
- أنواع البضائع المستوردة / المصدرة
- المخالفات السابقة فيما يتعلق بالمستورد / المصدر أو السلع
- المستورد / المصدر لأول مرة

العوامل الأخرى التي يمكن أن تزيد من مستوى المخاطر في أي من أنواع تقييم المخاطر المذكورة أعلاه هي:

- المعلومات المُحالَة من وحدات الجمارك الأخرى / أي وكالة حكومية أخرى بما في ذلك السلطات الضريبية.
- مخاطر خسارة الإيرادات.
- أولويات برنامج الحكومة أو معلومات استخباراتية محددة.
- مخاطر التجارة القائمة على غسل الأموال.

تحديد المخاطر

يمكن أن تساعد العناصر التالية في تحديد المخاطر:

- أداء الصناعة وفقاً للمتطلبات التشريعية / الإدارية.



• الأداء الفردي للجهات الخاضعة للتدقيق.

• عناصر عمليات الجهات الخاضعة للتدقيق الفردية (على سبيل المثال، متانة الرقابة الداخلية، والفصل بين الواجبات / المهام، ونتائج المراجعات الخارجية إذا كان ذلك مناسباً).

تحليل المخاطر

يُعرّف موجز إدارة المخاطر لمنظمة الجمارك العالمية تحليل المخاطر على أنه الاستخدام المنهجي للمعلومات المتاحة لتحديد عدد المرات التي قد تحدث فيها المخاطر المحددة ومقدار عواقبها المحتملة، يمكن تحديد الاحتمالية والتبعات [العواقب] باستخدام مقياس تصنيف (على سبيل المثال، مرتفع، متوسط ومنخفض أو 1-6، إلخ). يحدد هذان المقياسان (الاحتمالية والتبعات) مجتمعان المستوى العام للمخاطر، المصنفة - مرة أخرى- على أنها عالية أو متوسطة أو منخفضة.

تقييم المخاطر وتحديد الأولويات

يجب أن يستند تقييم المخاطر إلى الاحتمالية المحددة والتبعات لكل المخاطر، من خلال النظر في مستوى كلٍ من هذه المخاطر، من الممكن تقييم وتحديد أولويات المخاطر الرئيسية التي تحتاج إلى تحليل بمزيد من التفصيل ومراقبتها بعد ذلك.

معالجة المخاطر

يجب معالجة المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها على أنها ستراقب من قبل الإدارة؛ وذلك من أجل تقليل احتمالية أو عواقب المخاطر التي تحدث، من خلال وضع تدابير وإجراءات رقابية تهدف إلى تعديل مستوى المخاطر لتناسب التسامح التنظيمي.

التسجيل والتواصل والتشاور

يجب إجراء الاتصال والتشاور مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين حسب الاقتضاء في كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق، وللعملية ككل.

تتطلب الحوكمة الرشيدة اتخاذ قرار يتسم بالمساءلة والشفافية، لضمان المساءلة، من المهم أن يشير التوثيق إلى سبب اتخاذ القرارات والقيام بالإجراءات، لذلك، يجب تسجيل نتائج التدقيق وتخزينها بشكل جيد بطريقة تمكن من استرجاعها بسرعة ونشرها.



مراقبة ومراجعة المخاطر

تعتبر المراقبة والمراجعة خطوتين أساسيتين في عملية إدارة الخطر، وهي ضرورية من أجل:

- تحديد فيما إذا كانت المخاطر التي تم تحديدها سابقاً لا تزال قائمة / سارية المفعول؛
- تحديد المخاطر الجديدة.
- إعادة تقييم مستويات المخاطر المحددة سابقاً في ضوء المعلومات المحدثة.
- وتقييم فعالية أنشطة / تدابير الامتثال المتخذة⁹

3.3.2. إنشاء أنظمة استخبارات المخاطر¹⁰

يمكن تعريف الاستخبارات على أنها منتج، مشتق من جمع ومعالجة المعلومات ذات الصلة، والتي تعمل كأساس لتقييم المخاطر واتخاذ قرارات مستنيرة عند وضع خطة تدقيق. يجب على كل إدارة جمركية إنشاء شبكة وأنظمة استخبارات خاصة بها، مصممة وفقاً لاحتياجاتها الخاصة وتستند إلى المخاطر المتصورة، ومن المحتمل أن تشمل هذه الشبكة كلاً من وحدات الاستخبارات المحلية الموجودة في الموانئ والمطارات ووحدات استخبارات مركزية قادرة على جمع المعلومات ومقارنتها ونشرها في جميع أنحاء الخدمة بأكملها.

يجب على ضباط المخابرات السعي بشكل استباقي للحصول على المعلومات من جميع المصادر المتاحة، والتي تشمل سلطات الحدود، وجميع الوكالات الحكومية الوطنية الأخرى، وسلطات الضرائب، والمصادر المفتوحة وكذلك من أي دولة / ولاية قضائية أخرى، وينشر فريق قوة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) قائمة بالولايات القضائية التي تعاني من أوجه القصور في مكافحة الاستراتيجيات لغسل الأموال (AML) / مكافحة تمويل الإرهاب (CFT)، حيث تحتاج الشركات / الكيانات التي لديها صفقات مع وحدات موجودة في هذه البلدان إلى تحليل أعمق ويمكن أيضاً مراعاة هذه العوامل أثناء تقييم المخاطر.

⁹ خلاصة إدارة المخاطر الجمركية لمنظمة الجمارك العالمية

¹⁰ خلاصة إدارة المخاطر الجمركية لمنظمة الجمارك العالمية والإستراتيجية العالمية للمعلومات والاستخبارات



المخاطر والاستخبار

قد يخدم فريق المخاطر والاستخبارات دائرة الجمارك بأكملها، ويشمل عادة دور الفريق ما يلي:

- تحديد وإدارة وتنمية مصادر المعلومات
- المساهمة في تحديد وقياس المخاطر
- التواصل مع الزملاء التشغيليين لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات الفعالة والمناسبة في الوقت المناسب
- مراجعة بيانات الاستخبارات من خلال الحصول على التغذية الراجعة ومراجعة الأهداف على فترات منتظمة وفقاً لذلك.

يوضح الرسم البياني التالي دورة موصى بها لتخطيط برنامج تدقيق شامل (تدقيق قائم على الأنظمة):



3.4. الاستهداف: الاختيار للتدقيق

يمكن أن يتم تنفيذ هذا العمل من قبل فريق متخصص لتحليل المخاطر / الاستهداف، حيث يجب أن يعتمد الاختيار على تقييم المخاطر ويأخذ في الاعتبار الموارد البشرية المتاحة لإجراء عمليات التدقيق، سيقوم الفريق بعد ذلك بتقديم أو اقتراح خطة لفريق التدقيق اللاحق الذي سيكون مسؤولاً عن تنفيذ عمليات التدقيق، وسيختلف تواتر تدقيق كيان تجاري معين اعتماداً على المخاطر المتصورة وتوافر الموارد.

من المهم أن يتم إبلاغ نتائج التدقيق إلى فريق تحليل المخاطر / الاستهداف بحيث يمكن تعديل تصنيف مخاطر النشاط التجاري / السلعة المعنية وفقاً لذلك، وستساعد هذه المعلومات أيضاً في تحديد الحاجة إلى تدقيقات متابعة وكذلك تواترها.

إلى جانب عمليات التدقيق المخطط لها والتي تم اختيارها على أساس تقييم المخاطر، يمكن أيضاً إجراء عمليات تدقيق على أساس القضايا في مناطق معينة (مثل قطاعات التجارة أو بلدان المنشأ) لفترة محدودة حيث يُتوقع / يُشتبه في وجود مستويات عالية من المخالفات، حيث يمكن أن يكون هذا استخداماً فعالاً للموارد ويساعد على تحسين مستوى الامتثال.

3.5 إدارة الموارد

تشكل إعادة توجيه الضوابط من الحدود نحو بيئة ما بعد الاستيراد أثراً كبيراً على موارد إدارة الجمارك، وينبغي أن تتزامن الزيادة في أنشطة التدقيق اللاحق مع انخفاض متناسب في عمليات الرقابة على الحدود؛ بناءً على تقييم مناسب للمخاطر، يمكن النظر في تقليص عدد الموظفين في الموانئ والمراكز الحدودية وزيادة الموظفين في فرق التدقيق اللاحق، وقد تحتاج أيضاً إلى إنشاء مكاتب جديدة، وبثير هذا عدداً من الاعتبارات، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين مهارات الموظفين، ورفع مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظر في عدد من قضايا الموارد البشرية والمالية.



التعيين / الموظفين

يحتاج النشر الفعال للموظفين في فريق التدقيق اللاحق إلى وصف مناسب لملف تعريف الوظيفة، ويعتمد تحديد الوظائف على تلبية أهداف وغايات فريق التدقيق اللاحق، والذي يتماشى أيضاً مع الاستراتيجية الشاملة للإدارة.

يُعد الملف التعريفي الجيد للوظيفة أمراً ضرورياً لتأهيل منصب جديد عند استحداث وظيفة جديدة، والوصف الوظيفي لا غنى عنه بالواقع عندما تبدأ الإدارة في التوظيف لوظيفة شاغرة، سواء داخلياً أو خارجياً، وقد يكون ما يلي مفيداً، لأنه يوفر نموذجاً يجمع الفئات الرئيسية التي يجب تضمينها في أي ملف تعريف وظيفي أو وصف وظيفي جنباً إلى جنب مع شرح لما يجب تضمينه في كل فئة¹¹.

• معلومات الوظيفة:

o عام: المسمى الوظيفي ، التقارير إلى ، الدرجة الوظيفية ، الموقع

o ظروف العمل

o موقع العمل / الولاية القضائية المحلية

o شروط التوظيف

• المتطلبات الشخصية:

o محتوى الوظيفة: الغرض/ الهدف الوظيفي، مجالات الأداء الرئيسية، الواجبات والمسؤوليات

o الكفاءات والمؤهلات: المستوى الوظيفي، المستوى التعليمي، الكفاءات، مستوى الخبرة، الشهادة المهنية.

¹¹ للحصول على التفاصيل، يرجى الرجوع إلى "إطار منظمة الجمارك العالمية للمبادئ والممارسات بشأن الاحترافية الجمركية"



الاحتياجات التدريبية / المهارات المهنية

يتطلب لتنفيذ التدقيق اللاحق بشكل فعال مزيج من المهارات والمعرفة والخبرة، مع زيادة استخدام حفظ السجلات الإلكترونية وتعقيد وتنوع التجارة العالمية؛ فقد ازدادت أهمية الحاجة إلى معايير أعلى للتدريب. وعلى إدارات الجمارك أن تلتزم بتزويد المدققين بمستويات التدريب اللازمة لتجهيزهم لأداء واجباتهم، حيث تلعب إدارات التدريب دورًا مهمًا في ضمان اكتساب الموظفين للمهارات المطلوبة لإجراء التدقيق.

يحتاج جميع المدققين إلى مجموعة من المهارات العامة ذات الصلة بمهمة التدقيق، تشمل هذه المهارات:

- الإلمام بقوانين وأنظمة الجمارك.
- معرفة بالإجراءات الجمركية (التقييم، التصنيف، المنشأ، إلخ).
- معرفة معايير وإجراءات التدقيق.
- تقنيات ومبادئ المحاسبة، على أساس مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP).
- معرفة نظم المحاسبة المؤتمتة.
- الوعي التجاري والمعرفة باستراتيجيات الأعمال في التجارة الدولية. و
- مهارات التواصل الجيد.

يُوصى أيضاً بأن يكون لدى بعض الموظفين العاملين في التدقيق مهارات متخصصة في مجالات فنية معينة، مثل:

- التقييم الجمركي وقواعد المنشأ وتصنيف التعريف.
- المحاسبة القائمة على تكنولوجيا المعلومات.
- محاسبة الشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك التسعير التحويلي.



• المعرفة بقطاع/ منطقة تجارية معينة بما في ذلك القضايا الناشئة مثل التجارة الإلكترونية وطرق الدفع الجديدة وما إلى ذلك؛ و

• طريقة إدارة المخاطر بما في ذلك مؤشرات المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال القائم على التجارة.

يجب أن تعالج سياسة التوظيف والتدريب في الجمارك الاحتياجات المذكورة أعلاه، في بعض الحالات، قد يكون الدعم الخارجي ضروريًا لتوفير المهارات المتخصصة، فيما يتعلق بالمعرفة بالتسعير التحويلي يمكن التماس المساعدة من موظفي الضرائب المباشرة، أما فيما يتعلق بالمعرفة بغسيل الأموال، يمكن طلب المساعدة من الوكالة التي تحقق في قضايا غسيل الأموال.

المعايير الأخلاقية للمدققين:

يجب على المدققين الحفاظ على معايير مهنية عالية عند إجراء التدقيق اللاحق.

(أ) النزاهة:

وضعت منظمة الجمارك العالمية مدونة نموذجية للأخلاقيات والسلوك تحدد الحد الأدنى المطلوب للتصرف والسلوك المتوقع من جميع موظفي الجمارك، يجب احترام مدونة قواعد السلوك في سياق إجراء التدقيق اللاحق.

(ب) السرية

يجب أن يحافظ المدققون على مستويات كافية من السرية عند الوصول إلى سجلات الجهة الخاضعة للتدقيق وفحصها، حيث يجب ألا يكشف المدققون عن أي معلومات تجارية / جمركية حصلوا عليها أثناء أداء واجباتهم، ما لم تنص القوانين الوطنية على الكشف عن المعلومات في حالات محددة.

(ج) الكفاءة المهنية والعناية الواجبة والاجتهاد

يجب على المدققين التصرف بجد ووفقًا للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها، علاوة على ذلك، يجب عليهم الاهتمام بملفات الجهة الخاضعة للتدقيق بما في ذلك دفاتر الحسابات والأنظمة وما إلى ذلك، واحترام سياسات ومتطلبات صحة وسلامة وأمن الشركة (مثل ارتداء خوذات الأمان).

(د) الإنصاف / الحياد



يطلب من المدققين أن يكونوا موضوعيين، وأن يحافظوا على حكم عادل ومنصف في القضايا المتماثلة، وألا يعاملوها بشكل اعتباطي أو يسمحوا بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المبرر للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية أو التجارية، يجب عليهم عدم إساءة استخدام سلطتهم تجاه الجهة الخاضعة للتدقيق.

3.6 محددات التدقيق اللاحق

من المسلم به أن التدقيق اللاحق هي أكثر الوسائل فعالية لضمان الامتثال لمتطلبات الجمارك، لا سيما في مجالات مثل التقييم الجمركي، يتطلب التحقق الفعال الوصول إلى سجلات المستورد / المصدر ونظام المحاسبة الذي لا يكون ممكناً [الوصول إليه] في وقت التخليص، لذلك ينبغي على إدارات الجمارك أن تسعى باستمرار لتنفيذ التدقيق اللاحق إلى أقصى حد ممكن.

ومع ذلك، فإن العديد من البلدان لديها مستويات كبيرة من التجارة غير الرسمية، والتي تتميز بنظم محاسبية ضعيفة أو غير موجودة [أصلاً]، والتجارة القائمة على الدفع النقدي، والافتقار إلى مقرات عمل دائمة، في مثل هذه الحالات، لا يُعد التدقيق اللاحق أنه الأداة الأكثر عملية؛ قد تكون هناك مشاكل في تحديد مكان التاجر، وبمجرد تحديد موقعه، غالباً ما يكون هناك نقص في بنية نظام المحاسبة والدفاتر والسجلات الداعمة، وما إلى ذلك.

لذلك، فإن الضوابط الحدودية هي المنهجية / الخيار الواقعي الوحيد لممارسة الضوابط المناسبة، والتي ينبغي استهدافها من خلال تقنيات إدارة المخاطر، على الرغم من ذلك، يجب أن تستمر الجمارك في تعزيز مستوى الامتثال والتأكد من أن أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي يتم منحهم الفرصة والمساعدة لإضفاء الطابع الرسمي على إجراءاتهم بما يتماشى مع متطلبات الجمارك.



4. التواصل مع الوحدات الجمركية الأخرى / الأجنبية وإدارات الضرائب

كما ذكر سابقاً، فإن التدقيق اللاحق ليس نظاماً قائماً بذاته بل وظيفة واحدة من وظائف المنظمة [الجمركية] مرتبطة على النحو الأمثل بالوظائف الأخرى ذات الصلة.

الاشتباه بالاحتيال

في حالة اكتشاف مخالفة جمركية محتملة أثناء سير التدقيق، يُمكن لفريق التدقيق الانسحاب من التدقيق دون تنبيه الجهة الخاضعة للتدقيق والتواصل والتنسيق مع وحدة الإنفاذ المناسبة، التي ستقرر ما إذا كان سيبدأ تحقيقاً رسمياً أم لا.

المشورة القانونية

إذا ظهرت، أثناء عملية التدقيق، مشكلات تتطلب مزيداً من التفسير القانوني، يجوز للمدقق طلب المشورة من الإدارة القانونية للجمارك، وقد تسعى الجهات الخاضعة للتدقيق أيضاً إلى إعادة النظر في الأحكام المحددة التي تقدمها الجمارك والتي يتم تطبيقها على صفقات محددة، وفي حالة عدم إمكانية حل النزاعات المتعلقة بنتائج التدقيق من خلال الحوار مع المستورد أو المصدر، يجب أن يكون الخيار متاحاً لطلب مراجعة رسمية للقرار المعني والحق في الاستئناف وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في التشريعات الوطنية.

الوحدات الجمركية الأخرى

يُوصى بإنشاء قنوات اتصال مع وحدات التخليص الجمركي ووحدات الرقابة والمخاطر والإنفاذ الأخرى لتبادل المعرفة والمعلومات حول مشغل أو قطاع تجاري معين.

التواصل مع إدارات الضرائب وضريبة القيمة المضافة

يمكن الحصول على الفوائد من خلال تبادل المعرفة والمعلومات مع الإدارات المسؤولة عن تجميع والتحقيق في القضايا المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، والمكوس والضرائب المباشرة، إلى الحد الذي تسمح به التشريعات الوطنية¹².

¹² لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى "المبادئ التوجيهية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الجمارك وسلطات الضرائب على المستوى الوطني"



التواصل مع إدارات الجمارك الأجنبية

يمكن السعي إلى التعاون مع إدارات الجمارك الأجنبية باستخدام الأدوات ذات الصلة للمساعدة الإدارية المتبادلة.

ALLVOPC ALLVOPC ALLVOPC ALLVOPC ALLVOPC ALLVOPC ALLVOPC ALLVOPC ALLVOPC ALLVOPC

